

Distr.: General
17 January 2005
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في أبخازيا، جورجيا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بقرار مجلس الأمن ١٥٥٤ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وهو يعرض آخر مستجدات الحالة في أبخازيا، جورجيا، منذ تقريره المؤرخ ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ (S/2004/822).

٢ - وقد واصلت ممثلي الخاصة لجورجيا، هايدي تاغليافيي، رئاسة البعثة. وكان يساعدها في أداء هذه المهمة كبير المراقبين العسكريين، اللواء حسين أحمد عيسى غباشي (مصر). وكان قوام البعثة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يبلغ ١١٧ مراقبا عسكريا و ١١ شرطيا مدنيا (انظر المرفق).

ثانيا - العملية السياسية

٣ - واصلت البعثة، بقيادة ممثلي الخاصة، جهودها للحفاظ على الاستقرار في منطقة الصراع والتشجيع على استئناف الحوار بين الجانبين الجورجي والأبخازي، وعلى وجه الخصوص بشأن التعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، والمسائل الاقتصادية والأمنية، وهي مسائل كُرست كاتجاهات ذات أولوية لعملية السلام خلال الاجتماعات الرفيعة المستوى لفريق الأصدقاء التي ترأستها الأمم المتحدة وعُقدت في جنيف في ١٧ و ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (انظر S/2004/315، الفقرات من ٥ إلى ٧). ودعم فريق الأصدقاء هذه الجهود بقوة، إذ هي تستهدف أولا وأخيرا تيسير إجراء مفاوضات ذات شأن بين الجانبين الجورجي والأبخازي بشأن التوصل إلى تسوية سياسية شاملة للصراع، باتخاذ الورقة المعنونة "المبادئ الأساسية المتعلقة بتوزيع الاختصاصات بين تبليسي وسوخومي" والرسالة التي تحيلها (انظر S/2002/88، الفقرة ٣) نقطة انطلاق.

٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل الجانب الأبخازي منشغلا بالتطورات السياسية الداخلية المتصلة بإجراء انتخابات رئاسية مزعومة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ ونتائجها (انظر S/2004/822، الفقرة ١١). وفي أعقاب قرارات متناقضة اتخذتها السلطات المحلية، أدت التوترات بين أتباع المتنافسين الرئيسيين، سيرجي باغابش وروول خادجيمبا، إلى مظاهرات وعمليات استيلاء على المباني العامة. ولم تخف حدة التوتر إلا حين توصل المرشحان في ٦ كانون الأول/ديسمبر إلى اتفاق للترشح ضمن فريق واحد في "انتخابات" جديدة، تقرر إجراؤها لاحقا في ١٢ كانون الثاني/يناير. ووقع على الاتفاق المرشحان وكذلك القيادة الأبخازية العليا ومسؤولان روسيان زائران. وكان الجانب الجورجي متحفظا خلال تطورات الحالة المعقدة في سوخومي. غير أنه احتج بشدة على زيارات المسؤولين الروس إلى سوخومي دون سابق إشعار لتبليسي، فضلا عما لروسيا من يد في التطورات السياسية هناك. وأوضح المسؤولون الروس من جانبهم بأن الهدف من مشاركة الاتحاد الروسي هو تفادي ما قد ينشب من صراع مسلح وتهيئة الظروف المواتية لتسوية الصراع الجورجي - الأبخازي في المستقبل.

٥ - وطوال هذه الفترة الصعبة، ظلت ممثلي الخاصة على اتصال وثيق مع قيادة الجانبين، وبخاصة في سوخومي. فقد ركزت هناك على ضرورة تفادي استفحال عدم الاستقرار داخل منطقة الصراع، وتهيئة الظروف المواتية لاستئناف المفاوضات. وواصلت بذل الجهود لتشجيع الجانب الأبخازي على القيام، كخطوة أولى، بالمشاركة في كل من الاجتماعات الرباعية الأسبوعية، التي يلتقي فيها الجانبان الجورجي والأبخازي والبعثة وقوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، والفريق المشترك لتقصي الحقائق، الذي له نفس المشاركين. وكان موقف الجانب الأبخازي أول الأمر أنه ليس على استعداد لاستئناف الحوار بشأن عملية السلام أو المشاركة في الاجتماعات ذات الصلة، بما في ذلك ضمن أفرقة سوتشي العاملة، الهادفة إلى تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين رئيس الاتحاد الروسي ورئيس جورجيا في سوتشي في آذار/مارس ٢٠٠٣ (انظر S/2004/412، الفقرة ٥)، إلى حين تسوية الوضع الداخلي في سوخومي وبعد أن يدلي المجتمع الدولي برأيه في الحادثة البحرية التي وقعت في ٣٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (انظر S/2004/822، الفقرتان ٨ و ٩). وكعلامة مشجعة أولى، استأنف الجانب الأبخازي لاحقا، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، مشاركته في الاجتماعات الرباعية الأسبوعية وفريق تقصي الحقائق المشترك. وأكد الجانب الجورجي استعداده المتواصل للتفاوض خلال تلك الفترة.

٦ - وبقيت ممثلي الخاصة، من أجل الحفاظ على الدعم الدولي لجهودها من أجل استئناف الحوار بين الطرفين وتفادي النكوص في عملية السلام، على اتصالات وثيقة ورفيعة

المستوى مع فريق الأصدقاء، في كل من تبليسي والعواصم المعنية، لأغراض من بينها التحضير للاجتماع الرفيع المستوى الذي سيعقده فريق الأصدقاء في جنيف يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وفي أواخر تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت ممثلي الخاصة بفريق الأصدقاء في نيويورك، على هامش مشاورات مجلس الأمن. وخلال تلك الفترة، اجتمعت أيضا في واشنطن العاصمة بستيفن مان، كبير المستشارين المعنيين بمنطقة أوروبا وآسيا في وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتمعت في برلين مع نوربرت باس، المبعوث الخاص لوزارة الخارجية الاتحادية الألمانية إلى روسيا وآسيا الوسطى والقوقاز؛ وفي ١ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت في باريس مع فريديريك دو لوران، نائب مدير الشؤون السياسية لوزارة الخارجية الفرنسية؛ وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت في لندن مع السير براين فول، الممثل الخاص لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في منطقة جنوب القوقاز. وبقيت ممثلي الخاصة على اتصال وثيق أيضا مع الاتحاد الروسي بصفته ميسرا وكذلك عضوا في فريق الأصدقاء. واجتمعت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر في موسكو مع فاليري لوشينين، نائب أول لوزير الخارجية والممثل الخاص لرئيس الاتحاد الروسي المعني بتسوية الصراع الجورجي - الأبخازي، وإيغور إيفانوف، أمين مجلس الأمن للاتحاد الروسي. وأجرت أيضا محادثات مع رود لوبرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، خلال زيارته للمنطقة وهيكي تالفيسي، الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي المعني بمنطقة جنوب القوقاز.

٧ - وفي يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر، عقد الممثلون الرفيعو المستوى لفريق الأصدقاء في جنيف اجتماعا برئاسة وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وشاركت ممثلي الخاصة في الاجتماع، كما شارك فيه مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لمناقشة مسائل اللاجئين. واستعرض المشاركون في الاجتماع حالة عملية السلام الجورجية - الأبخازية في المجالات الثلاثة ذات الأولوية لعملية جنيف والتحديات التي تواجهها العملية خلال الفترة الأخيرة. وأكد الأصدقاء مساندتهم القوية لممثلي الخاصة ولجهودها من أجل تقريب موقفي الطرفين واتفقوا على وجوب تكثيف هذه الجهود حالما تتشكل القيادة الجديدة في سوخومي. وشددوا على ضرورة الإعداد المتأني لاجتماع آخر في جنيف مع الطرفين، من المقرر مؤقتا عقده في ربيع عام ٢٠٠٥. وستعد الأمم المتحدة موجزا للمقترحات المتعلقة بالضمانات الأمنية وتدابير بناء الثقة ذات الصلة لكي ينظر فيها الطرفان. وفي هذا السياق، اتفق الأصدقاء على ضرورة معالجة الأمن البحري على وجه الأولوية. وأكد الأصدقاء على أهمية عودة اللاجئين والمشردين داخليا واعترفوا بالدور الرئيسي الذي تؤديه كل من البعثة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في هذا الصدد. واتفقوا على

ضرورة مواصلة العمل في إطار أفرقة سوتشي العاملة على إصلاح السكة الحديدية بين سوتشي وتبليسي ومحطة إنغوري لتوليد الطاقة الكهربائية؛ وأعربوا عن تقديرهم للعمل الإنساني والإصلاحي الذي تقوم به البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة غالي والمناطق المتاخمة لها، ورحبوا بالتزام الاتحاد الأوروبي تمويل مشاريع اقتصادية لصالح السكان المحليين والعائدين. وأكد المشاركون بأنهم سيواصلون بذل جهود بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وشددوا على أنه يجب أن يسمح للبعثة بالعمل بالتعاون تام من جميع الأطراف لتذليل العقبات الحالية وتمكين البعثة من تأدية مهامها بدون عراقيل (انظر أدناه).

ثالثاً - أنشطة العمليات

٨ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت البعثة القيام بدوريات منتظمة في المنطقة الأمنية والمنطقة المحدودة التسليح على جانبي خط وقف إطلاق النار. وقيد الجانب الأبخازي حرية تنقل البعثة عدة مرات، ولا سيما في معبر نهر بسو على الحدود الروسية، وجسر إنغوري، الذي يربط بين منطقتي غالي وزوغديدي الأمتين، وفي مطار سوخومي. واحتجت البعثة على هذه القيود، بطرق من بينها إرسال مذكرة رسمية مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر. غير أن الجانب الأبخازي أصر على أن السبيل الوحيد لكفالة عدم تكرار تلك المشاكل هو قبول البعثة بأن يُصدر بطاقات اعتماد لجميع موظفي البعثة. وقد أثر ذلك سلباً على قدرات البعثة في مجال العمليات وعلى أنشطتها التي صدر بها تكليف؛ ثم رفعت هذه القيود في النصف الثاني من شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. ومن الحيوي للبعثة أن تكون قادرة على الوصول إلى الاتحاد الروسي لأسباب سوقية وأمنية؛ لذلك قدمت البعثة مسبقاً قائمة بأسماء موظفيها إلى السلطات الروسية من أجل تفادي التأخر في إصدار التأشيرات.

٩ - وظلت الاجتماعات الرباعية الأسبوعية وأعمال فريق تقصي الحقائق المشترك معلقة بسبب غياب الجانب الأبخازي حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر (انظر الفقرة ٥ أعلاه). وخلال هذه الفترة، واصلت البعثة الاجتماع بانتظام مع قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة والجانب الجورجي لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، استؤنفت الاجتماعات الرباعية وأعمال فريق تقصي الحقائق المشترك. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة التحقيق في حوادث حساسة من شأنها زعزعة الاستقرار في منطقة الصراع؛ ويحقق فريق تقصي الحقائق المشترك حالياً في خمس حالات، في حين انتهى التحقيق في حالتين أخريين ويُنتظر الحصول على موافقة الطرفين لإغلاق ملفهما.

وادي كودوري

١٠ - واصلت البعثة التفاوض بشأن استئناف الدوريات في المنطقة العليا من وادي كودوري، التي ظلت معلقة في انتظار تقديم الجانب الجورجي ل ضمانات أمنية كافية. ولم يُضطلع بأية دوريات في المنطقة السفلى من وادي كودوري خلال الفترة قيد الاستعراض، وذلك بسبب عدم قدرة الجانب الأبخازي على ضمان الأمن. وستستأنف الدوريات في المنطقتين العليا والسفلى لوادي كودوري عندما يكفل مستوى أممي مقبول. وتعززت قدرة البعثة على القيام بدوريات في وادي كودوري بفضل منحة من الحكومة السويسرية تتمثل في عربتين لاستخدامهما في الوادي.

قطاع غالي

١١ - في حين ظلت الحالة العسكرية في قطاع غالي هادئة على العموم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استفحل الإجرام والخروج على القانون إلى حد كبير في منطقة غالي السفلى. وزاد التوتر في أعقاب قتل ضابط ميليشيا محلية في مطلع تشرين الثاني/نوفمبر. وسجل عدد أقل من جرائم القتل بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٠٣، غير أن جرائم السلب زادت زيادة كبيرة على وجه الخصوص في القرى الواقعة على طول خط وقف إطلاق النار. وقد أبلغ عن وقوع ثلاث عمليات اختطاف.

قطاع زُغديدي

١٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتسمت الحالة العسكرية في قطاع زُغديدي بالهدوء على العموم. وأبلغ عن حوادث إجرامية منها جريمتا قتل وثلاث جرائم سلب. وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، شرعت شرطة زُغديدي في عملية خاصة في قرية خاميسكورتي لإلقاء القبض على مجرمين. وخلال العملية، نشبت معركة بالأسلحة النارية قُتل خلالها أحد المشتبه فيهم؛ فيما أصيب شرطي ومجرم آخر بجروح في الحادثة نفسها. وتواصل تحسن حالة القانون والنظام في منطقة زُغديدي، وأصبحت وكالات إنفاذ القانون المحلية أكثر استجابة وخضوعا للمساءلة.

رابعاً - الشرطة

١٣ - واصل عنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة العمل على جانب زُغديدي من خط وقف إطلاق النار، حيث ظل يقيم علاقة تعاون جيدة مع وكالات إنفاذ القانون المحلية. وواصل أيضاً الإدلاء بدلوه في الاجتماعات الرباعية، وفي تحقيقات فريق تقصي الحقائق المشترك، بما في ذلك توفير المساعدة في مجال الطب الشرعي. غير أن رفض الجانب الأبخازي السماح

بنشر الشرطة المدنية على جانب غالي استمر في إعاقة التعاون عبر خط وقف إطلاق النار، والحيلولة دون إحراز تقدم في التحقيقات الجنائية، والحد من فعالية جهود مكافحة الجريمة الوقائية.

١٤ - وتمشيا مع المهام التي صدر بها تكليف، أجرى عنصر الشرطة المدنية تدريبا أثناء العمل بشأن مسائل حقوق الإنسان وإنفاذ القانون لضباط الشرطة في قطاع زغديدي، وواصل استكشاف فرص توفير تدريب أساسي في الخارج لضباط إنفاذ القانون المحليين.

١٥ - وفي أعقاب اجتماع المانحين المعقود في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر S/2004/570، الفقرة ٢٣)، تعهد الاتحاد الأوروبي وحكومة إيطاليا بتقديم مساهمات مالية دعما لأنشطة الشرطة المدنية التابعة للبعثة، ومنحت حكومة سويسرا دفعة من الألبسة الواقية للشرطة ومعدات ذات صلة؛ غير أن من الضروري تقديم مزيد من المساهمات المالية والمنح على وجه الاستعجال.

خامسا - التعاون مع قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة

١٦ - واصلت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة تعاونهما الوثيق على الصعد كافة، بما في ذلك الجهود الرامية إلى جعل الجانب الأبخازي يستأنف مشاركته في الاجتماعات الرباعية وفريق تقصي الحقائق المشترك. وعلاوة على ذلك، أجرى المراقبون العسكريون التابعون للبعثة وقوات رابطة الدول المستقلة دورية مشتركة في الجزء الجنوبي من مقاطعة غالي للتأكد من الحاجة إلى تدابير إضافية لمواجهة الخطر الإجرامي ضد السكان المحليين. وفي ضوء الحالة المعقدة في سوخومي، حافظت البعثة وقوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة على الاتصال فيما بينهما والتناظر في قضايا أمن الموظفين بشكل منتظم.

سادسا - حقوق الإنسان والحالة الإنسانية

١٧ - لم يكن استمرار الغموض في أبخازيا، بجورجيا، ليساعد على تعزيز مناخ من الاستقرار وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان. كما تأخر من جديد اعتماد القانون الجنائي ومدونة الإجراءات الجنائية من قبل البرلمان الأبخازي القائم بحكم الواقع. وأدت القيود المفروضة على وسائل الإعلام المستقلة، بما في ذلك تعليق طبع ثلاث صحف أبخازية مستقلة لمدد زمنية مختلفة، وتشديد الرقابة الحكومية المفروضة فعلا على وسائل الإعلام الإلكترونية والمطبوعة إلى حدوث انتهاكات خطيرة في مجال حرية التعبير. وما لبث ضعف إنفاذ القانون في مقاطعة غالي يؤدي إلى العديد من حالات الابتزاز والقتل العمد والسلب والاختطاف،

مما يولد الإحساس بانعدام الأمن لدى السكان المحليين. ولوحظ كذلك عدد من حالات الاعتقال التعسفي، والاحتجاز لفترات طويلة، وعدم الحصول على المشورة القانونية.

١٨ - ورغم عدم رغبة السلطات الأبخازية القائمة بحكم الواقع في السماح بفتح مكتب فرعي لحقوق الإنسان تابع للبعثة في مقاطعة غالي، واصل مكتب حقوق الإنسان التابع للبعثة في سوخومي جهوده من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان في تلك المنطقة ودعم المنظمات غير الحكومية المحلية. وما فتئ المكتب يسدي خدمات المشورة القانونية للسكان المحليين، ويرصد المحاكمات ومرافق الاحتجاز قبل المحاكمة، ويقدم المساعدة من أجل تنفيذ مشاريع المنظمات غير الحكومية. كما واصل بالشراكة مع المنظمات المحلية والدولية تيسير وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تقوية قطاع المنظمات غير الحكومية وبناء القدرات المحلية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان التي تمولها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فضلا عن المشاريع الممولة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا واللجنة الأوروبية والأطراف المانحة على الصعيد الثنائي.

١٩ - وخلال فترة الاستعراض، تابعت وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية، بما فيها مفوضية شؤون اللاجئين، وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومنتطوعو الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، تركيزها على أنشطة إصلاح المدارس، والرعاية الصحية، ومشاريع توليد الدخل الصغيرة النطاق، والأنشطة المتعلقة بالمسائل الجنسانية وبناء السلام. ودشن برنامج انتعاش أبخازيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتبين أحدهما في سوخومي والثاني في غالي (في موقعي البعثة ومفوضية شؤون اللاجئين)، كما أجرى بعثات للتصميم البرنامجي في قطاع الزراعة ونظم مياه الشرب في مقاطعات غالي وأوشامشيرا وتكفارشيلي.

٢٠ - وواصلت سائر الوكالات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية، مثل منظمة العمل من أجل مكافحة الجوع، وأطباء بلا حدود، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، ومنظمة التضامن الدولية من أجل تقديم المساعدة في حالات الطوارئ القصوى، ومنظمة هالو ترست، تنفيذ البرامج التي تركز على تحسين الأمن الغذائي، والإسكان، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، وتنمية المشاريع التجارية الصغيرة والمجتمع المحلي، وإصلاح الهياكل والخدمات الأساسية، فضلا عن إزالة الألغام. وتتوجه تلك البرامج لأشد الفئات احتياجا، التي تقع على الجانب الأبخازي من خط وقف إطلاق النار في الأغلب الأعم.

٢١ - وتابعت البعثة مساهمتها في تلك الجهود من خلال مشاريعها السريعة الأثر. وأُلاحظ مع التقدير المساهمة التي قدمتها مؤخرا حكومات سويسرا وفنلندا وهولندا إلى الصندوق الاستئماني للبعثة، الذي تمول منه المشاريع، وأشجع الجهات المانحة الأخرى على أن تحذو

حذوها. وتنكب البعثة والاتحاد الأوروبي على وضع الصيغة النهائية لتأمين تمويل بما يقرب من ٤ ملايين يورو لتنفيذ برنامج يمتد على سنتين لإدخال إصلاحات رئيسية على قطاعات الصحة والتعليم والكهرباء.

سابعاً - الجوانب المالية

٢٢ - بموجب القرار ٣٠٣/٥٨ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قررت الجمعية العامة أن تعتمد للحساب الخاص لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا مبلغاً إجماليه ٢٠٠ ٥٨٩ ٣٣ دولار، بمعدل شهري قدره ١٠٠ ٧٩٩ ٢ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. وتخضع قسمة دينك المبلغين لقرار من مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة.

٢٣ - وفي حال قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، ستقتصر تكلفة الإبقاء على البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على المبالغ الشهرية التي وافقت عليها الجمعية العامة.

٢٤ - وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة حتى تاريخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ ما قدره ١١,٦ مليون دولار. وقد بلغ إجمالي الاشتراكات المقررة غير المسددة بالنسبة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢,٤ بليون دولار.

ثامناً - ملاحظات

٢٥ - لم تكن سنة ٢٠٠٤، وخاصة النصف الثاني منها، سنة يسيرة في عملية السلام الجورجية الأبخازية. فرغم أن الطرفين اتفقا بشأن بعض المسائل الموضوعية خلال تلك السنة، فقد واجهت الجهود المبذولة من أجل المضي قدماً بالحوار تحديات خطيرة. وأسفر تجدد التوتر في منطقة الصراع عن سلسلة من الأحداث أدت إلى وقف جميع الاتصالات بين الجانبين في منتصف العام، وركزت البعثة جهودها الرئيسية، خلال الشهور الخمسة الماضية، على إيجاد السبل اللازمة لإقامة الحوار من جديد وتجنب التقهقر. ولقد حدد الغموض السياسي الأخير في سوخومي بشكل خطير من إمكانية مواصلة الحوار. غير أن الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقده مجموعة الأصدقاء يومي ١٣ و ١٤ كانون الأول/ديسمبر في جنيف شكّل فرصة سانحة للتفكير في الحالة العامة لعملية السلام ومناقشة أفضل السبل للتصدي للتحديات التي تواجه الجهود المبذولة من أجل التوصل إلى حل دائم وشامل للصراع، وهو حل ينبغي أن يستند إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وأن يعالج أساساً المسألة الجوهريّة في الصراع، وهي المركز السياسي لأبخازيا داخل دولة جورجيا. ويظل دعم

مجموعة الأصدقاء ذا قيمة كبيرة بالنسبة لما تبذله ممثلي الخاصة من جهود، كما أنه محط تقدير كبير.

٢٦ - ويظل الحفاظ على الاستقرار ومعاودة الحوار بين الطرفين عاملا رئيسيا في إحراز تقدم نحو تسوية الصراع. ومن المؤمل أن تستقر الحالة السياسية في سوخومي قريبا وأن يستأنف الحوار في الميادين المحددة ذات الأولوية - التعاون الاقتصادي، وعودة اللاجئين والمشردين داخليا، والمسائل السياسية والأمنية - وأن يتم دعمه بتدابير بناء الثقة المناسبة. وأظل مقتنعا بأن البعثة ما انفكت تضطلع بدور رئيسي في الوقاية من انعدام الاستقرار على الأرض وتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية للصراع. لذلك، أوصي بتمديد ولاية البعثة لمدة ستة أشهر جديدة، تنتهي في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٥.

٢٧ - وينبغي أن يواصل الجانب الأبخازي كفالة تمكين البعثة من أن تواصل بدون عراقيل أداء مهامها المكلفة بها. ويجب على الأطراف كافة أن تحترم حرية جميع أفراد الأمم المتحدة في التنقل، بما في ذلك الدخول والخروج.

٢٨ - وما زال أمن أفراد الأمم المتحدة يمثل شاغلا رئيسيا. وأحث الجانبين معا على كفالة سلامة البعثة في جميع الأوقات، وتحديد مقترفي الأعمال الإجرامية وتقديمهم إلى العدالة، ومنهم الأشخاص المتورطون في الكمين الذي نُصب لحافلة البعثة في سوخومي في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وإسقاط طائرة عمودية تابعة للبعثة في وادي كودوري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ وفي مختلف حوادث احتجاز الرهائن. ويظل استئناف الدوريات المنتظمة في وادي كودوري جزءا أساسيا من ولاية البعثة، كما أن إجراء تلك الدوريات سيصبح سهلا بفضل الإجراءات الفعالة التي يتخذها الجانبان بشأن المسائل المتصلة بالأمن وتعاونهما بهذا الشأن.

٢٩ - وختاما، أود أن أثنى على الجهود الدؤوبة التي تبذلها ممثلي الخاصة، وعلى مثابرتهم من أجل التوصل إلى حل دائم للصراع، يحظى بقبول الجانبين. كما أود أن أشيد بكبير المراقبين العسكريين، وبجميع أفراد البعثة، رجالا ونساء، على مواصلتهم القيام بمهامهم بإقدام والتزام في ظروف غالبا ما تكتنفها الصعوبة والخطر.

المرفق

البلدان المساهمة بمراقبين عسكريين وأفراد الشرطة المدنية (في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥)

البلد	المراقبون العسكريون
الاتحاد الروسي	٣
الأردن	٨
ألبانيا	٣
ألمانيا	١٢
إندونيسيا	٤
أوروغواي	٣
أوكرانيا	٥
باكستان	٨
بنغلاديش	٧
بولندا	٦
تركيا	٥
الجمهورية التشيكية	٥
جمهورية كوريا	٧
الدانمرك	٤
السويد	٢
سويسرا	٤
فرنسا	٣
مصر ^(أ)	٥
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٧
النمسا	٢
هنغاريا	٧
الولايات المتحدة الأمريكية	٢
اليونان	٥
المجموع	١١٧

(أ) بمن فيهم كبير المراقبين العسكريين.

أفراد الشرطة المدنية	البلد
١	الاتحاد الروسي
٤	ألمانيا
١	بولندا
٣	سويسرا
٢	هنغاريا
١١	المجموع

